

الصياغة التشريعية: صياغة النصوص التشريعية

خَوَّل الدستور مهمة سن القوانين لكل من البرلمان، باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في هذه العملية، والسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية والوزير الأول والوزراء، كل حسب مجالات اختصاصه. معتمدين في ذلك على وسائل قانونية، ومراعين لضوابط تمكّنهم من صياغة قواعد قانونية محكمة تحقق الأهداف المرجوة منها.

أي أن هذه القواعد القانونية وحتى تصل جاهزة للتطبيق، تكون قد خضعت لقواعد خاصة بصياغتها، تعرف بالصياغة التشريعية.

والجدير بالتوضيح في هذا المقام، أن الصياغة التشريعية لا تقتصر فقط على صياغة النصوص التي تصدر عن السلطة التشريعية فقط، بل تمتد إلى كل النصوص التي تصدر عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، كل حسب اختصاصه، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

فإذا كان المقصود بالتشريع في مفهومه الضيق أنه تلك القواعد القانونية التي تصدر عن السلطة التشريعية، فإنه يراد به في مفهومه الواسع "كل نص قانوني مكتوب يصدر عن السلطات التي خولها الدستور حق إصداره". وهو بهذا المعنى يعبر عن المعنى الاسمي لمصطلح التشريع، وهو نتاج عملية التشريع، والتي يقصد بها عملية سن القوانين أو القواعد القانونية، والتي يقصد بها هذا المعنى المصدري للتشريع.

ولذلك، فالمقصود بالصياغة التشريعية هنا هو تلك الصياغة التي تنتج عنها مجموعة من القواعد القانونية...

الصياغة التشريعية هي فن وضع النصوص القانونية...
الصياغة التشريعية هي "فن صناعة التشريع الذي يتضمن قواعد عامة ومجردة،
فهي الصياغة المناسبة التي تؤدي الغرض المقصود منها، دون تعرض لموضوعه أو
مضمونه، أو الحكم على ملاءمته.
الصياغة التشريعية هي عملية بلورة الأفكار وصياغتها وترتيبها في صورة مشروع
يحقق الأغراض المستهدفة من إصداره، وتسمى الأحكام الموضوعية للتشريع.
وتعرف أيضا بأنها أداة المشرع للتعبير عن أفكاره وفقا لقواعد منضبطة، تلبي
لاحتياجات الأفراد والمجتمع.
والصياغة التشريعية تحتاج إلى تقنيات خاصة ومبادئ خاصة بها كذلك وتتفرد بها
يتم توضيحها كما يلي:

أولا: منهجية الصياغة التشريعية للنصوص القانونية

يتم الاعتماد هنا على دليل إعداد النصوص القانونية
من الصفحة 66 إلى الصفحة 71.

المحاضرة الخامسة

ثانيا: منهجية الصياغة التشريعية للأحكام المعدلة والمتممة لنص قانوني ساري المفعول

يتم الاعتماد هنا على دليل إعداد النصوص القانونية
من الصفحة 72 إلى الصفحة 75.

المحاضرة السادسة

ثالثا: منهجية الترتيب النهائي لعناصر القانون أو التشريع (ابتداء من الصفحة 54 الدليل الجزائي)

يتم الاعتماد هنا على دليل إعداد النصوص القانونية
من الصفحة 54 إلى الصفحة 65.

نماذج النصوص التشريعية والتنظيمية

يتم الاعتماد هنا على دليل إعداد النصوص القانونية

ابتداء من الصفحة 85